

منهج الصوفية في تزكية النفس



تأليف

خالد بن سعود البليهد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الاستقامة على دينه أعظم كرامة وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له القائل في محكم تنزيله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۖ ﴿٧﴾ فَالْهَمَّهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۗ ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۗ﴾ [الشمس: ٧-٩] وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي بعثه الله ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ويُرِيَّ نفوسهم ويصلح أعمالهم: ﴿وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ۗ﴾ [الجمعة: ٢] صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أمّا بعد:

فإنَّ تزكية النفس هي الغاية التي شَمَرَ إليها السَّالِكُونَ والوِلايَة هي المقام الذي تنافس فيه العابدون إِلَّا أَنَّ هذا الطريقَ قد اعتراه من الدَّخْلِ والخللِ ما أخرجهُ عن جادَّةِ السُّنَّةِ إلى مضايقِ البدعة. وقد برز المنهجُ الصُّوفِيُّ كمسلكٍ يدَّعي الانفرادَ بإصلاحِ القُلُوبِ وتزكيةِ النُّفُوسِ لكنَّه في كثيرٍ من أصوله ومسالكه قد حادَ عن هُديِ النبي ﷺ وأصحابه فاستبدلَ الوحيَ بالوجدِ واليقينَ بالشَّكِّ والحقيقةَ بالخيالاتِ الصُّوفيةِ والله ﷻ قطعَ سبيلَ الحُجَّةِ على كلِّ من حادَ عن وحيه بقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﷻ﴾ [القصص: ٥٠].

وهذه الرسالة المختصرة تأتي: لتحرير مفهوم الولاية الشرعية وبيان موازينها في الشرع ونقد منهج الصوفية في تزكية النفس في ضوء أصول السلف الصالح وما قرره أئمة السنة وإيضاح الفرق بين الكرامات الرحمانية والأحوال الشيطانية. ولتبيين إحداث الصوفية لوسائل التزكية وبطلان البيعة للشيخ ودعوى لزوم طاعته وتكشيف انحراف الصوفية في مصادر التلقي والاستدلال وتؤكد أن كل طريق لا يبدأ بالاتباع لا ينتهي بصاحبه إلا إلى الضياع مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. والمقصود هو النصح للأمة وبيان الطريق النبوي في التزكية والسير إلى الله والتحذير من محدثات الأمور وبيان أن المحبة الصادقة للنبي ﷺ تقتضي تمام الاتباع لا الابتداع سائلين الله أن يرزقنا الاستقامة على هديه حتى نلقاه.

كتبه

عفا الله عنه

ابن بليهد النجدي الحنبلي

١٤٤٠/٣/٥

الفصل الأول: الولاية والكرامة في ميزان السنة

حقيقة الولاية الشرعية

منزلة الولاية هي من أشرف المقامات في الدنيا وتفسيرها الثابت في الكتاب والسنة هي لزوم الاستقامة في القلب والجوارح وسلوك طريق الطاعة واتباع السنة. والولاية لها شرطان أساسيان في تحققها في العبد: ثبوت الإيمان وحصول التقوى قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]. قال ابن زيد في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]: (من هم يا رب؟ قال: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨]. قال: أبي أن يتقبل الإيمان إلا بالتقوى). رواه ابن جرير الطبري في: (تفسيره) وقال: (والصواب من القول في ذلك أن يقال: الولي أعني (ولي الله) هو من كان بالصفة التي وصفه الله بها وهو الذي آمن واتقى كما قال الله: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨]). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ). رواه البخاري. فدل القرآن والسنة على أن الولي في دلالة الشرع هو من آمن بالله واتبع شرع رسوله ﷺ فحسب

فامتثل الأوامر واجتنب النواهي ولا يطالب بأمر أخرى لم ترد في الشرع
قال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (والولاية هي الإيمان
والتقوى المتضمنة للتقرب بالفرائض والنوافل). وقال ابن القيم في: (الجواب
الكافي): (فالولاية هي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابه ومساخطه).



مفهوم الولاية عند أهل السنة

ليس من شرط تحقق الولاية حصول الكرامة كما يدّعيه الصوفية لأن الشارع لم يشترط هذا الأمر المحدث ولأن تحقق الكرامة لشخص معين أمر ظني يختلف الناس في ثبوته وتفسيره لا سيما في الأزمان المتأخرة التي كثر فيها الكذب وقلة الأمانة في نقل الأخبار وإنما الولاية الحققة هي الاستقامة على الشرع ظاهراً وباطناً كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَالْأَخْفَىٰ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]. وقال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (وإنما غاية الكرامة لزوم الاستقامة. فلم يكرم الله عبداً بمثل أن يعينه على ما يحبه ويرضاه ويزيده مما يقربه إليه ويرفع به درجته). وكل المسلمين داخلون في مطلق الولاية ولكنهم يتفاوتون في درجة الولاية بحسب أعمالهم وإخلاصهم وتقربهم لله فمن كان أطوع لله ﷻ وأشدّ أتباعاً لرسول الله كان أشدّ ولايةً لله ويتولاه الله ويحبه ويقربه على حسب عمله وتقواه ولا ولاية من غير علم نافع وتقوى وعمل صالح قال تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابُ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]. وقال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. قال السعدي في: (تفسيره): (فالْمُؤْمِنُونَ الصَّالِحُونَ لما تولوا ربهم بالإيمان والتقوى ولم يتولوا غيره ممن لا ينفع ولا يضر تولاهم

الله ولطف بهم وأعانهم على ما فيه الخير والمصلحة لهم في دينهم ودنياهم
ودفع عنهم بإيمانهم كل مكروه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ
ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]. وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
(أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي (يَعْنِي فُلَانًا) لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ؛ إِنَّمَا وَلِيِّي اللَّهُ وَصَالِحُ
الْمُؤْمِنِينَ). رواه البخاري ومسلم.

معيار الولاية الاستقامة على الشرع

لا صحة لما يروجه الصُّوفية من إثبات الولاية لأقطابهم ورؤسائهم بناء على وقوع الخوارق لهم فيزعمون أن فلانا ولي عظيم من الأقطاب صاحب كرامات ومكاشفات وهو لا يُعرف أبداً بالاستقامة على الشرع ولا يعرف بلزوم التقوى ولا يعرف باتباع السُّنة ولم يشتهر بالعلم الصحيح وهذا مسلكٌ باطلٌ أنكره أئمة السلف وذموا بشدة **قال ابن كثير** في: (تفسيره): **(قال يونس بن عبد الأعلى الصديقي: قلت للشافعي: كان الليث بن سعد يقول: (إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسُّنة). فقال الشافعي: (قصر الليث ﷺ بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء ويطير في الهواء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسُّنة). فمن عُرف بالبدعة ومخالفة السُّنة وترك الاستقامة فليس من أهل الولاية والكرامة بل هو من أهل الضلالة والغواية قال أحمد بن تيمية الحراني في: (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان): (وإذا عُرف أن الناس فيهم أولياء الرحمن وأولياء الشيطان. فيجب أن يُفرَّق بين هؤلاء وهؤلاء كما فرَّق الله ورسوله بينهما فأولياء الله هم المؤمنون المتقون كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٦٣) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]. وفي الحديث الصحيح الذي رواه**

البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يقول الله تعالى: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة) (أو فقد آذنته بالحرب) وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها. (وفي رواية) في يسمع وي يبصر وي يبطش وي يمشي ولئن سألتني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه). وهذا أصح حديث يروى في الألياء. فبين النبي صلى الله عليه وسلم أنه من عادى ولياً فقد بارز الله بالمحاربة).



الفرق بين الكرامات الرحمانية والأحوال الشيطانية

ليس كل من ظهرت له أمورٌ خارقةٌ للعادة يكون ولياً من أولياء الله بل قد يكون عدواً من أعداء الله توحى له الشياطين لفتنة الخلق وصددهم عن الحق واستدراجاً له في الباطل قال أحمد بن تيمية الحراني في: (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان): (وفي أصناف المشركين من مشركي العرب ومشركي الهند والترك واليونان وغيرهم من له اجتهاد في العلم والزهد والعبادة ولكن ليس بمتبع للرسول ولا يؤمن بما جاءوا به ولا يصدقهم بما أخبروا به ولا يطيعهم فيما أمروا فهؤلاء ليسوا بمؤمنين ولا أولياء لله وهؤلاء تقترن بهم الشياطين وتنزل عليهم فيكاشفون الناس ببعض الأمور ولهم تصرفات خارقة من جنس السحر وهم من جنس الكهان والسحرة الذين تنزل عليهم الشياطين قال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣]. وهؤلاء جميعهم الذين ينتسبون إلى المكاشفات وخوارق العادات إذا لم يكونوا متبعين للرسول فلا بد أن يكذبوا وتكذبهم شياطينهم ولا بد أن يكون في أعمالهم ما هو إثم وفجور مثل نوع من الشرك أو الظلم أو الفواحش أو الغلو أو البدع في العبادة ولهذا تنزلت عليهم الشياطين

واقترنت بهم فصاروا من أولياء الشيطان لا من أولياء الرحمن قال الله تعالى:

﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦].



عدم مشروعية طلب الكرامات

لا يُشرع للمؤمن طلبُ الكرامات والتفاخرُ والتكاثُرُ بها ولا ينبغي له أن يلتفت بقلبه ويتشوف إليها لأن الله لم يشرع ذلك ولأنه لم يرد عن النبي ﷺ طلبها من الله ولم يرد في النصوص الشرعية ما يدل على أن الكرامات من المراتب الشرعية وإنما ورد في النصوص التصديق بوقوعها ولم ينقل عن الصحابة وأئمة السلف أنهم يسألون الله حصول الكرامة لهم في الدنيا وإنما المشروع للمؤمن طلب الهداية والسداد وإصلاح القلب والجوارح والتزود من العمل الصالح وسؤال الله العفو والعافية والنجاة من النار. وليس في النصوص ما يدل على أن الولي الذي يجري الله على يديه كرامة أفضل من الولي الذي ليس له كرامة **قال أحمد بن تيمية الحراني في:** (جامع المسائل): (ولهذا كانت خوارق العادات التي تسميها العامة كرامةً ليست عند أهل التحقيق كرامةً مطلقاً بل في الحقيقة الكرامة هي لزوم الاستقامة وهي طاعة الله).



حكمة الكرامة وفقه السلف في إخفائها

قد يجعلُ الله الكرامةَ للرجلِ المُوحِّدِ الصالحِ لحكمةٍ تسليتهِ وتثبيتهِ على الحقِّ لحاجتهِ أو تكون رفعةً له في الدنيا لهدايةِ الخلقِ **قال أحمد بن تيمية الحراني** في: (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان): (مما ينبغي أن يعرف أن الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل فإذا احتاج إليها الضعيف الإيمان أو المحتاج أتاه منها ما يُقوِّي إيمانه ويسد حاجته ويكون من هو أكمل ولاية لله منه مستغنيا عن ذلك فلا يأتيه مثل ذلك لعلو درجته وغناه عنها لا لنقص ولايته. ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة. بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدي الخلق ولحاجتهم فهؤلاء أعظم درجة). فيشكر الوليُّ اللهَ على هذه النعمة ويسأل الله الإخلاص ويخفيها ولا يُظهرها للناس خشيةً الافتتان به والغلو فيه فيدخله العُجْبُ ويفسدُ عمله وينحرف عن مُقتضى الشرع **قال أبو الفضل التميمي** في: (اعتقاد الإمام المبجل أحمد بن حنبل): (وكان يذهب إلى جواز الكرامات للأولياء ويُفرق بينها وبين المعجزة. وذلك أن المعجزة توجب التحري إلى صدق من جرت على يده. فإن جرت على يدي ولي كتمها وأسرها وهذه الكرامة وتلك المعجزة. وينكر على من رد الكرامات ويضلله). قلت: ومع ذلك فقد يُطلع الله بعض الناس عليها لحكمة أرادها الله اتفاقاً بغير قصدٍ وقد كان السلف الصالح يُخفون أعمالهم وحسناتهم عن الخلق ولا

يتزينون بها لأنهم يدعون إلى الله ولا يدعون إلى أنفسهم قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]. قال الحسن البصري: (إن كان الرجل لقد جمع القرآن وما يشعر به جاره وإن كان الرجل لقد فقه الفقه الكثير وما يشعر به الناس وإن كان الرجل ليصلي الصلاة الطويلة في بيته وعنده الزور وما يشعرون به. ولقد أدركنا أقواما ما كان على ظهر الأرض من عمل يقدر على أن يعملوه في سرفيكون علانية أبدا ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء وما يسمع لهم صوت إن كان إلا همسا بينهم وبين ربهم ﷻ ذلك أن الله تعالى ﷻ يقول: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]. وذلك أن الله تعالى ذكر عبدا صالحا ورضي قوله فقال: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]. رواه ابن المبارك في: (الزهد). فالسلف يخفون كراماتهم خوفاً من الرياء والخلف يُظهرون كراماتهم طلباً للشهرة.



موقف أهل السنة من كرامات الأولياء

أهل السنة يؤمنون بالكرامات الثابتة **قال أحمد بن تيمية الحراني**: في: (العقيدة الواسطية) (ومن أصول أهل السنة والجماعة التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة). فموقف أهل السنة المتبعين للحديث والأثر تجاه الكرامات موافق للشرع وهم وسط في هذا الباب بين الصوفية الغلاة والمعتزلة الجفاة فيثبتونها وفق الشروط الآتية:

(١) أن يكون الولي متبعا للشرع ظاهرا وباطنا أما الفاجر والمبتدع فلا يلتفت إليه ولا يحسن به الظن.

(٢) عدم التصديق بالأكاذيب والخرافات التي يخلقها الصوفية وقد

اشتهروا بوضع الحكايات المنكرة في كرامات الأولياء **قال ابن الجوزي**

في: (تلبيس إبليس): (وقد لبس إبليس على قوم من المتأخرين

فوضعوا حكايات في كرامات الأولياء ليشيدوا بزعمهم أمر القوم

والحق لا يحتاج إلى تشييد بباطل فكشف الله تعالى أمرهم بعلماء

النقل).

(٣) عدم بناء الأحكام الشرعية على الكرامات والمنامات فالدين قد كمل بموت النبي ﷺ والكرامة ليست مصدرا للتشريع.

(٤) عدم الالتفات إلى الخوارق المخالفة للأصول والنصوص الشرعية فكل ما خالف الشرع فهو يقينا من الأحوال الشيطانية فإن الكرامة ثمرة الإيمان والتقوى ليست ثمرة الشرك والفواحش قال أحمد بن تيمية الحرائي في: (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان): (وبين كرامات الأولياء وما يشبهها من الأحوال الشيطانية فروق متعددة: منها أن (كرامات الأولياء) سببها الإيمان والتقوى و(الأحوال الشيطانية) سببها ما نهى الله عنه ورسوله. وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]. فالقول على الله بغير علم والشرك والظلم والفواحش قد حرمها الله تعالى ورسوله فلا تكون سببا لكرامة الله تعالى بالكرامات عليها. فإذا كانت لا تحصل بالصلاة والذكر وقراءة القرآن بل تحصل بما يحبه الشيطان وبالأموال التي فيها شرك كالأستغاثة بالمخلوقات أو كانت مما يستعان بها على ظلم الخلق وفعل الفواحش فهي من الأحوال الشيطانية لا من الكرامات الرحمانية).

غلو الصوفية في الكرامات

الصُّوفِيَّةُ والرافضةُ غلُّوا في بابِ الكراماتِ والحوارقِ حتى صارت الكراماتُ عندهم بَوَابَةً للشركِ والبدعةِ وتقديسِ الطواغيتِ الذين يصدون عن عبادةِ الله. ومن غلوهم في هذا الباب أنهم أنزلوا الولي منزلة النبي فاعتقدوا عصمته وأطاعوه في كل ما يدعيه وعملهم من جنسِ عمل اليهود والنصارى الذين ذمهم الله بقوله: ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣١]. ورُوي في جامع الترمذي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِّنْ ذَهَبٍ. فَقَالَ: يَا عَدِيُّ اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الْوَتْنَ، وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ: ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣١]. قال: أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ شَيْئًا اسْتَحَلُّوهُ، وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ). قال أحمد بن تيمية الحراني في: (النبوات): (كرامات الصالحين تدل على صحة الدين الذي جاء به الرسول لا تدل على أن الولي معصوم ولا على أنه يجب طاعته في كل ما يقوله. ومن هنا ضل كثير من الناس من النصارى وغيرهم فإن الحواريين وغيرهم كانت لهم كرامات كما تكون الكرامات لصالحي هذه الأمة فظنوا أن ذلك يستلزم عصمتهم كما يستلزم عصمة الأنبياء فصاروا يوجبون موافقتهم في كل ما يقولون). وقد أكثر

الصُّوفِيَّةُ المتأخرون من حكاية الخرافات والأكاذيب في كرامات أوليائهم نصرَةً لمذهبهم وجعلوها أمانةً على الإمامة في الدين **قال ابن الجوزي** في: (تلبس إبليس): (قد لبَّس إبليس على قوم من المتأخرين فوضعوا حكايات في كرامات الأولياء ليشيدوا بزعمهم أمر القوم والحق لا يحتاج إلى تشييد بباطل. فكشف الله تعالى أمرهم بعلماء النقل). قلت: ولم يكن السلف المتقدمون يعتنون بهذا الأمر ويتكفون في تتبع الكرامات والركون إليها وإنما تقع في كلامهم عَرَضاً وجرُّل اهتمامهم في معرفة الحق واتباعه ومعرفة الباطل وتركه.



الفرق بين الولاية الرحمانية والولاية الشيطانية

قد دلت نصوص الكتاب والسنة وآثار سلف الأمة على الفرق العظيم بين الولاية الرحمانية التي يتحلى بها أولياء الرحمن الموافقة لهدي النبي وأصحابه في تحقيق التوحيد واتباع السنة وتعظيم شعائر الدين وبين الولاية الشيطانية التي يتلبس بها أولياء الشيطان المخالفة لهدي النبي وأصحابه في تزيين الشرك والبدعة والخرافات والاستهانة بشعائر الدين والغلو في المشايخ

قال أحمد بن تيمية الحراني: (مجموع الفتاوى): (فمن لم يكن له مصدقا فيما أخبر ملتزما طاعته فيما أوجب وأمر به في الأمور الباطنة التي في القلوب والأعمال الظاهرة التي على الأبدان لم يكن مؤمنا فضلا عن أن يكون وليا لله ولو حصل له من خوارق العادات ماذا عسى أن يحصل. فإنه لا يكون مع تركه لفعل المأمور وترك المحذور من أداء الواجبات من الصلاة وغيرها بطهارتها وواجباتها إلا من أهل الأحوال الشيطانية المبعدة لصاحبها عن الله والمقربة إلى سخطه وعذابه). فكل من أعرض عن نور الوحي واتباع الرسول ﷺ واتبع هواه قيض الله له قرينا من الشياطين يفتنه بالخوارق ويضله عن توحيد الله وطاعته كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]. والحاصل أن طريق الولاية الشرعية هو التحلي بالإيمان والتقوى بالعمل بالوظائف الشرعية

الثابتة في القرآن والسنة الصحيحة من الفرائض والسنن ولا مدخل
للخوارق والمنامات والخيالات والكشوفات في هذا الأمر.



الفصل الثاني: منهج الصوفية في التلقي والاستدلال

الفرق بين الزهد السني والتصوف البدعي

بادئ الأمر يجب أن نُقرّر: أن هناك فرقا واضحا وبونا شاسعا بين معنى الزهد واكتساب الفضائل والتصوف الحادث فالزهد في الدنيا وتحقيق أعمال القلوب الإيمانية والإحسان في العبادة والتحلي بالفضائل أمر مشروع ورد في الكتاب والسنة ورغب فيه السلف الصالح وتكلم فيه أئمة السنة ولم ينكره عالم معتبر. وبعض الناس يُطلق عليه تصوف الأوائل وإن كان هذا الاصطلاح لا يراه الباحث دقيقاً لمفارقة الأسماء الشرعية لكن لو استعمله أحد مبيّناً مراده ومُقيداً دلالتَهُ بالشرع فلا مُشاحّة في الاصطلاح. أمّا التصوف الطريقي المعهود الذي أسّس على الخطرات والمعاني الصوفية والتفسير الإشاري الباطني الفلسفي والإعراض عن طريق الشريعة وتقديس المشايخ وإحداث البدع العملية والغلو في الأولياء وعبادتهم فهذا أمر محدث ليس له أصل في السنة بل مخالف لنصوص وأصول الشرع وأنكره علماء الإسلام على مدار التاريخ وقد شوّه صورة الدين وأسّس لمظاهر الشرك والبدع وهذه حقيقة جليّة لا يَنازع فيها أهل الإنصاف والاتباع **قال ابن الجوزي** في: (تلبيس إبليس): (فالتصوف مذهب معروف يزيد على الزهد ويدل على الفرق بينهما أن الزهد لم يذمه أحد وقد ذموا

التَّصَوُّفُ على ما سيأتي ذكره. وصنَّف لهم عبد الكريم بن هوازن القشيري كتاب الرسالة فذكر فيها العجائب من الكلام في الفناء والبقاء والقبض والبسط والوقت والحال والوجد والوجود والجمع والتفرقة والصحو والسكر والذوق والشرب والمحو والإثبات والتجلي والمحاضرة والمكاشفة واللوائح والطواع واللوامع والتكوين والتمكين والشريعة والحقيقة إلى غير ذلك من التخليط الذي ليس بشيء وتفسيره أعجب منه). قلت: الموقف المحفوظ عن أئمة السُّنة تجاه التَّصَوُّف هو الذم والإنكار على أهله ووصفه بالبدعة. أمَّا ما يحكيه الصُّوفية من القصص عن الأئمة في الثناء عليهم وتحسين أحوالهم فهي قصص منكرة لا تصحُّ وضعوها لترويج مذهبهم وقد كشف زيفها المحققون من أهل العلم **قال الإمام الشافعي**: (لو أن رجلاً تصوف أول النهار لا يأتي الظهر حتى يصير أحمق). رواه البيهقي في: (مناقب الشافعي).



مراحل تطور التصوف

المتأمل في سيرة القوم يجد أن التصوف انحرف في طريق تدرج فيه من الأخطاء السلوكية إلى الضلالات العقدية الكبرى فقد بدأوا طريقتهم بالانشغال بالخطرات والوساوس المبنية على معاني محدثة ومبالغات زائدة على المشروع ثم تدرجوا إلى الرهبانية المبتدعة بتشديدات في المباحات لم ترد في الشرع فذموا العلم والكسب والزواج. ثم تطور الأمر إلى مرحلة السلوكيات المبتدعة من أوراد مخترعة وسماع ورقص فدخلوا في أحوال شيطانية سلختهم عن متابعة السنة ومنها ولجوا إلى غلو وشرك بالعكوف عند القبور والمشاهد والتعلق بالأولياء واعتقاد تصرفهم في الكون وتلقي الوحي عنهم تحت مسمى العلم اللدني. وفي نهاية مطافهم انتهوا إلى طريق فلسفي فارقوا به حقيقة الإسلام حيث نادوا بالاتحاد والحلول والحقيقة المحمدية والتفسير الباطني للقرآن حتى قذف بهم الانحراف بعيداً عن هدي النبي ﷺ وأصحابه وأصبحوا يديئون بدين مغاير لدين المسلمين. قلت: البدع تنشأ صغارا ثم تصير كبارا حتى تخرج صاحبها من دين الإسلام **قال البربهاري** في: (شرح السنة): (واحذر صغار المحدثات من الأمور فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيرا وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيرا يشبه الحق فاغتر بذلك من دخل فيها ثم لم يستطع الخروج منها فعظمت وصارت دينا يدان به فخالف الصراط المستقيم). قلت: وهذا

الانحراف هو واقع ملموس في زماننا حيث غرق عامة الصوفية في صور شتى من الشرك الأكبر فصرفوا أنواعاً من العبادة لغير الله عند القبور والأضرحة واستغاثوا بالأموات واعتقدوا في مشايخهم النفع والضر من دون الله وشاعت بينهم وحدة الوجود والثناء على الزنادقة. ولا يخفى على صاحب البصيرة أنّ ما يُطلق عليه التّصوّف حالياً قد استقرّ عامته على هذا الانحراف العقديّ والسلوكيّ فإذا أُطلق مصطلح التّصوّف اليوم انصرف إلى الطّرق الصّوفية المتورطة في الغلو والشركيات وعقيدة الاتّحاد والحلول. أمّا تصوّف الزّهاد على طريقة الأوائل ممّن دائوا باعتقاد السّلف ولزموا جادة السّنة ولم ينحرفوا في الأصول الكبار فوجودهم في زماننا عزيز بل مفقود وإن وُجدوا فليس لهم لسان يُعبّر عن القوم ولا سلطان يُوجّه طريقتهم وصار زهد هؤلاء الأوائل تاريخاً يُروى في بطون التّراجم لا واقعاً يُمثل فرق الصّوفية المعاصرة وإن كان المتصوّفة الضّلال يستدلّون بكلام الأوائل من باب التّدليس على أتباعهم وترويح مذهبهم وهم في الحقيقة مخالفون لطريقتهم خارجون عن جادّتهم. وبالمقابل لو وُجد من يميل إلى الزّهدي والرّقائقي وفضائل الأعمال وهو في ذلك موحد لله مجتنب للشرك ووسائله متبع للسّنة مجانّب للبدع فهذا عمله حسنٌ ومسلّكه موافقٌ للشرع. ولأجل تحرير هذا المسلك وتأصيله وضعتُ كتابي هذا لإحياء الزهد السّلفي الذي

كان عليه الرعيّل الأول ليكون مناراً لمن أراد تزكية نفسه على بصيرةٍ وهديّ
لا على جهلٍ وضلالةٍ والله الهادي إلى سواء السبيل.



منهج الصوفية في مصادر التلقي

المتأمل في طريقة القوم يجد أن الصوفية لم يعتمدوا في باب تزكية أنفسهم وتربيتها على مصادر الكتاب والسنة وآثار الصحابة وقواعد السلف وإنما اعتمدوا على مصادر محدثة لم ترد في الشرع بل مغايرة لطريقة النبي ﷺ فاعتمدوا على الخرافات والمكاشفات والمنامات والهواتف الشيطانية والذوق والوجد والأحاديث المنكرة وتقليد المشايخ وإن كانوا يكررون أحيانا بعض الآيات والأحاديث على سبيل التبرك مع تحريف معانيها لتوافق أهوائهم. وكان أوائل الصوفية يعظمون الكتاب والسنة في الجملة ولكن دخل عليهم الشيطان من قلة علمهم بالسنة وعدم اتباعهم لأئمة السلف وحماسهم في العبادة والانقطاع عن الدنيا فوقعتم لهم هنات ومبالغات كانت مبتدأ للبدعة والانحراف عن السنة في باب العبادة والزهد والأحوال القلبية **قال ابن الجوزي** في: تلبيس إبليس: (وقد كان أوائل الصوفية يقولون بأن التعويل على الكتاب والسنة وإنما لبس الشيطان عليهم لقلة علمهم). قلت: وثمة سبب خفي يُزهد الصوفي في لزوم حلق العلم ومجالسة أهله ألا وهو اغتراره بكثرة عبادته وزهده في الدنيا ومقارنة حاله بتقصير بعض حملة العلم فيزهو بنفسه ويعتقد أنه مستغن عن العلم وإذا انطفأ مصباح العلم ضلَّ عن الطريق **قال ابن الجوزي** في: تلبيس إبليس: (وكان أصل تلبيسه عليهم أنه صدَّهم عن العلم وأراهم أن المقصود العمل فلما أطفأ

مصباح العلم عندهم تخبطوا في الظلمات). ويزداد الأمر فتنة له إذا شاهد تعظيم العامة له ورفعته إلى منزلة الإمامة وصار يفتي ويتكلم في المسائل الكبار وهذا واقع مشاهد عند بعض النساك الجهال الذين عبدوا الله على جهل وضلالة قال سفيان بن عيينة: (من فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى). أوردته ابن تيمية في: (اقتضاء الصراط المستقيم). ولا سبيل لتزكية النفس إلا عن طريق الرسل قال ابن القيم في: (مدارج السالكين): (وتزكية النفوس أصعب من علاج الأبدان وأشد. فمن زكى نفسه بالرياضة والمجاهدة والخلوة التي لم يجئ بها الرسل فهو كالمريض الذي عالج نفسه برأيه وأين يقع رأيه من معرفة الطبيب؟ فالرسل أطباء القلوب. فلا سبيل إلى تزكيتها وصلاحتها إلا من طريقهم. وعلى أيديهم وبمحض الانقياد والتسليم لهم. والله المستعان). فمن سلك طريقا في تزكية نفسه غير طريق الرسول ﷺ فهو عليل لا يشفى أبدا وضال لا يهتدي أبدا.



بطلان شبهة فاسدة في التلقي عند الصوفية

ثُمَّ شبهة فاسدة بتمسك بها أهل الطرق الصوفية كما أنكرت عليهم أقوالهم وأحوالهم المبتدعة إذ يقولون: وجدنا نفع هذا العمل وبركته وبلغنا عن الولي فلان تزكيته له وأيدت صحته المنامات والمكاشفات فكان سبباً مجرباً في تفريج الهموم وانسراح الصدور.

وهذا استدلال فاسد لثلاثة وجوه:

الأول: أن الله تعبدنا بمحض طاعته ولزوم سنة النبي ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين من بعده فلا نفع ولا بركة ولا فلاح إلا في طريقهم التي زكاه الله وأمر بالتمسك بها. وقد أوجب الله بطاعة الرسول دخول الجنة وبمعصيته دخول النار ولم يكلنا إلى طاعة أحدٍ سواه من ولي صالح ولا صديق مقرب فمن أطاع أحداً في معصية الله ورسوله فقد غوى قال تعالى:

﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]. وفي صحيح مسلم عن عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشِدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا، فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ).

الثاني: أن تلك الراحة النفسية والبركة المزعومة ليست حالة إيمانية صحيحة واردة في الشرع وإنما هي أحوال شيطانية زينها الشيطان لأتباعه ليصدّهم عن سبيل الحق قال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ (٣٣١) **تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ** [الشعراء: ٢٢١-٢٢٢]. ولو كانت خيراً وزكاءً لأرشدنا إليها رسول الله ﷺ ولم يسكت عن بيانها لكمال نصحه وأمانته وفصاحته فإنه ما ترك خيراً إلا دلنا عليه ولا شراً إلا حذرنا منه وفي صحيح مسلم عن سلمان **قال: (قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُم نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّىٰ الخِرَاءَةَ قال: فَقَالَ: أَجَلٌ).** فيجب على المؤمن الصادق أن يعتقد أن الخير والفلاح كل الفلاح في اتباع هدي النبي ﷺ وأصحابه.

الثالث: أن التّعويل في صحة الأعمال على الوجد والكشف والحال هو مسلك الفلاسفة والباطنية الذين ضلّوا عن سواء السبيل واعتاضوا عن اليقين بالشك وعن الحقيقة بالخيال الصوفيّ وليس هذا المسلك طريقاً معتبراً في تلقّي الشرع وإنما المعتبر في مشروعية العمل ركنان: الإخلاص في الباطن وموافقة السنة في الظاهر قال تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [المك: ٢]. **قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [المك: ٢].** (أخلصه وأصوبه فإنه إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً

والخالص إذا كان لله والصواب إذا كان على السُّنة). رواه أبو نعيم في: (حلية الأولياء). ورُوي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما قالوا: (لا ينفع قول إلا بعمل ولا عمل إلا بقول ولا قول وعمل إلا بنية ولا نية إلا بموافقة السُّنة). رواه ابن بطة في: (الإبانة الكبرى).



منهج الصوفية في الاستدلال

إنَّ غايةَ ما يحتجُّ به الصُّوفِيَّةُ على صحَّةِ منهجهم المحدث هو روايةُ الأحاديثِ الواهية والقصص المنكرة المنسوبة للأولياء فمنهجهم يفتقرُ إلى الدليل الصحيح الصريح ومعانيهم الفاسدة مبنيةً على نصوص باطلة وقد عُرِفَ تساهلهم وتجوُّزهم في وضع الأحاديث المكذوبة وقد وثَّقَ أئمة السَّلَفِ جنائيتهم على السُّنة وحذَّروا من مسلكهم وطعنوا في مروياتهم المزيَّفة قال **الإمام أحمد بن حنبل:** (أَكْذَبَ النَّاسَ السُّؤَالَ وَالْقُصَاصَ). رواه الطُّيُورِيُّ فِي: (الطُّيُورِيَّاتِ). **وقال ابن الجوزي** فِي: (تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ): (فَمَنْ ذَلِكَ أَنْ قَوْمًا مِنْهُمْ كَانُوا يَضَعُونَ أَحَادِيثَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَلبَسَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسَ بَأَنَّا نَقْصِدُ حِثَّ النَّاسِ عَلَى الْخَيْرِ وَكَفَهُمْ عَنِ الشَّرِّ وَهَذَا افْتِيَاتٌ مِنْهُمْ عَلَى الشَّرِيعَةِ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ نَاقِصَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى تَتْمَةِ ثُمَّ نَسُوا قَوْلَهُ **ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)).** **وقال أيضا ابن الجوزي** فِي: (التَلْبِيسِ) فِي بَيَانِ انْحِرَافِ كِبَارِ الصُّوفِيَّةِ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْبَوَاطِيلِ وَالمُنْكَرَاتِ: (وَجَاءَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ فَصَنَّفَ لَهُمْ كِتَابَ (السَّنَنِ) وَجَمَعَ لَهُمْ (حَقَائِقَ التَّفْسِيرِ) فَذَكَرَ عَنْهُمْ فِيهِ الْعَجَبُ فِي تَفْسِيرِهِمُ الْقُرْآنَ بِمَا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ ذَلِكَ إِلَى أَصْلِ مِنْ أَصُولِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا حَمَلُوهُ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ، وَالْعَجَبُ مِنْ وَرَعِهِمْ فِي الطَّعَامِ وَانْبِسَاطِهِمْ فِي الْقُرْآنِ.. وَكَانَ يَضَعُ لِلصُّوفِيَّةِ الْأَحَادِيثَ. وَصَنَّفَ لَهُمْ أَبُو نَصْرِ السَّرَاجُ كِتَابًا سَمَاهُ (لَمَعُ

الصُّوفِيَّة) ذكر فيه من الاعتقاد القبيح والكلام المردول ما سنذكر منه جملة إن شاء الله تعالى. وصنّف لهم **أبو طالب المكي** (قوت القلوب) فذكر فيه الأحاديث الباطلة وما لا يستند فيه إلى أصل من صلوات الأيام والليالي وغير ذلك من الموضوع وذكر فيه الاعتقاد الفاسد وردد فيه قول: (قال بعض المكاشفين) وهذا كلام فارغ وذكر فيه عن بعض الصُّوفِيَّة أن الله **عَلَّمَ** يتجلى في الدنيا لأوليائه.. **قال الخطيب**: وصنّف **أبو طالب المكي** كتابا سماه قوت القلوب على لسان الصُّوفِيَّة وذكر فيه أشياء منكرا مستبشعة في الصفات. وجاء **أبو نعيم الأصبهاني** فصنّف لهم كتاب الحلية. وذكر في حدود التَّصَوُّف أشياء منكرا قبيحة ولم يستح أن يذكر في الصُّوفِيَّة أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وسادات الصحابة **رضي الله عنهم** فذكر عنهم فيه العجب.. وصنّف لهم **عبد الكريم بن هوزان القشيري** كتاب (الرسالة) فذكر فيها العجائب من الكلام في الفناء والبقاء والقبض والبسط والوقت والحال والوجد والوجود والجمع والتفرقة والصحو والسكر والذوق والشرب والمحو والإثبات والتجلي والمحاضرة والمكاشفة واللوائح والطواع واللوامع والتكوين والتمكين والشريعة والحقيقة إلى غير ذلك من التخليط الذي ليس بشيء وتفسيره أعجب منه.. وجاء **أبو حامد الغزالي** فصنّف لهم كتاب الإحياء على طريقة القوم وملاه بالأحاديث الباطلة وهو لا يعلم بطلانها وتكلم في علم المكاشفة وخرج عن قانون الفقه وقال: إن المراد بالكوكب والشمس والقمر

اللواتي رأهن إبراهيم صلوات الله عليه أنوار هي حجب الله **عَلَيْكَ** ولم يرد هذه المعرفات، وهذا من جنس كلام الباطنية، وقال في كتابه المفصح بالأحوال (المنقذ من الضلال): إِنَّ الصُّوفِيَّةَ فِي يَقْظَتِهِمْ يَشَاهِدُونَ الْمَلَائِكَةَ وَأَرْوَاحَ الْأَنْبِيَاءِ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُمْ أَصْوَاتًا وَيَقْتَبِسُونَ مِنْهُمْ فَوَائِدَ ثُمَّ يَتَرَفَّى الْحَالُ مِنْ مَشَاهِدَةِ الصُّورَةِ إِلَى دَرَجَاتٍ يَضِيقُ عَنْهَا نِطَاقَ النَّطْقِ. وَكَانَ السَّبَبُ فِي تَصْنِيفِ هَؤُلَاءِ مِثْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ قِلَّةُ عِلْمِهِمُ بِاللِّسَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْآثَارِ وَإِقْبَالِهِمْ عَلَى مَا اسْتَحْسَنُوهُ مِنْ طَرِيقَةِ الْقَوْمِ). قلت: ومع جلاله قدر **ابن الجوزي** وبصره بنقد منهج الصُّوفِيَّةِ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرَاتِ وَالِاحْتِجَاجِ بِالْخِرَافَاتِ وَجُهوده فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ مِمَّا انْتَقَدَهُ عَلَيْهِمْ فَقَدْ حَشَدَ فِي كِتَابِ مَوَاعِظِهِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً وَأَثَارًا بَاطِلَةً تَسَاهَلُ فِي إِيرَادِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِجَاهِلِهَا وَهَذَا يَظْهَرُ تَنَاقُضًا بَيِّنًا بَيْنَ مَنَهْجِهِ النِّقْدِيِّ وَمَنَهْجِهِ الْوَعْظِيِّ **قال أحمد بن تيمية الحراني** في: (مجموع الفتاوى): (وكذلك أبو الفرج بن الجوزي: يذكر مثل هذا في فضائل الشهور ويذكر في الموضوعات أنه كذب موضوع). **وقال السخاوي** في: (فتح المغيث): (ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية كثيرا مما أورده في الموضوعات كما أن في الموضوعات كثيرا من الأحاديث الواهية بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه). قلت: إِنَّ الصُّوفِيَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيِّ (عفا الله عنه) وَإِنْ كَانَ أَثْرِيًّا

صلبا في إثبات السُّنة وتقرير توحيد الأسماء والصفات حتى عُدَّ سيفاً على الجهمية والمعتلة إلا أنه في كتابه (منازل السائرين) وضع دستوراً لمسلك صوفيٍّ خالف به هدي السلف في التعبد والسلوك حيث قَعَدَ للسير إلى الله بمئة مقامٍ مخترعة رتّب منازلها على هيئةٍ لم ترد في الشَّرْع ولم يُؤثر عن السلف الكلام فيها وحصَر العبودية في رسومٍ اصطلاحية جعلت الدِّين درجات وأحوالاً يتجاوز فيها السالكُ رتبة (الوقوف عند الأمر والنهي) إلى ما يسمونه (حقائق الوجد والشهود). وتكمن خطورة تأصيله في جعل غاية السالك هي الوصول إلى مرتبة (الفناء) وتلاشي الرسوم وإسقاط الوسائط في عبارات ملغومة وإشارات موحشة تنازع الناس في تفسيرها وتفتح الباب على مصراعيه إلى التورط بعقيدة (وحدة الشهود) التي تفضي بالعبد إلى الغياب عن شهود السّوى كما صرّح بذلك **أبو إسماعيل الهروي** في: (علل المقامات) بقوله: (فالإرادة والزهد والتوكل والصبر والحزن والخوف والرجاء والشكر والمحبة والشوق منازل أهل الشَّرْع السائرون إلى عين الحقيقة فإذا شهدوا عين الحقيقة اضمحلت فيها أحوال السائرين حتى يفنى ما لم يكن ويبقى ما لم يزل). وقد تذرّع بهذه الإشارات أهل (وحدة الوجود) لنصرة باطلهم وهذه العقائد في جملتها تصادم حقيقة العبودية القائمة على بقاء الفرق بين الخالق والمخلوق في الشهود والوجود. وزاد الأمر انحرافاً استخدامهُ لمصطلحاتٍ فلسفية ذوقية ك (الاصطلام، والجمع، والتجريد،

والاصطفاء والاصطناع، والمحو والطمس، والتفريد، والوجد والوجود، والوقت، واللوائح والطواع واللوامع، والتمكين، وعين الجمع) مما جعل الكتاب عمدةً ومرجعاً عوّل عليه غلاة الصوفية فاعتنوا به شرحاً وتديراً بمختلف اللغات واتخذوا من انتساب مؤلفه لأثرية الحنابلة ستاراً لإضفاء الشرعية على شطحاتهم وادعائهم لمذهب السلف زوراً وبُهتاناً. وفي نظري: فإنّ سلوك ابن القيم مسلك الاعتذار والمبالغة في إحسان الظن بالهروي وتغليب جانب التأويل في شرحه ساهم في ترويح هذا الكتاب في أوساط أهل السنة وإضفاء شرعية عليه لا يستحقها وسبب حرجاً لأهل السنة أمام خصومهم (كيف يُحتفى بمتنٍ يعدُّ عمدةً عند الاتّحادية وأهل الحلول) وقد أصّل ابن القيم مسلكه بقوله في: (مدارج السالكين): (شيخ الإسلام حبيب إلينا. والحق أحب إلينا منه. وكل من عدا المعصوم عليه السلام فمأخوذ من قوله ومترك، ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله. ثم نبين ما فيه). ويقول أيضاً في معرض تأويله لكلام الهروي في التوحيد الذي ظاهره الإلحاد: (والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه). وإنما الواجب الشرعي كان يقتضي الردّ على هذا الكتاب ونقد جذوره من الأصل بإنصاف مع تعرية ما فيه من شطحات صوفيّة تصادم توحيد الأنبياء وعدم المحاباة في مقام العبودية بدعوى إمامة المؤلف وأثرية في أبواب

أخرى من الدين وعدم الاشتغال بشرحه فمعاني الحق لا تُبنى على الباطل إذ ينبغي أن يتجه النقد إلى الكلام من حيث موافقته أو مخالفته للشرع ولا يتجه إلى بيان قصد المتكلم ونيته ولم يكلفنا الله بتصحيح مقالات الناس ومقاصدهم وإنما الشأن كل الشأن في الذب عن جناب التوحيد. فقد بنى الهروي كتابه على معاني فاسدة هي من جنس ما أنكره أئمة السنة من التكلف والخوض في الخطرات والنظرات القلبية بل هي أشد لتطور التصوف في الانحراف بعد زمان السلف وقد سار الهروي على طريقة أبي طالب المكي وغيره من أهل التصوف الذين اعتمدوا في السير إلى الله على الوجد والذوق وجعلوهما ميزانا للحقيقة التي تفضي بالسالك إلى الفناء عن الشهود إلا أن **أبا إسماعيل الهروي** صرح في الحلول الخاص بما كتى عنه أبو طالب المكي **قال أحمد بن تيمية الحراني** في: (مجموع الفتاوى): (وأما أبو إسماعيل الأنصاري صاحب منازل السائرين فليس في كلامه شيء من الحلول العام لكن في كلامه شيء من الحلول الخاص في حق العبد العارف الواصل إلى ما سماه هو: مقام التوحيد وقد باح منه بما لم يباح به أبو طالب لكن كنى عنه). **وقال أحمد بن تيمية الحراني** في: (منهاج السنة): (وقد ذكر في كتابه (منازل السائرين) أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة. ولكن هو فيه ينتهي إلى الفناء في توحيد الربوبية ثم إلى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد. ولهذا قال: باب التوحيد: قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:

[١٨] التوحيد: تنزيه الله عن الحدث). **وقال الذهبي** في: (تاريخ الإسلام): (وله في السوق كتاب (منازل السائرين) وهو كتابٌ نفيس في التَّصوُّف ورأيت الاتحادية تُعظَّمُ هذا الكتاب وتنتحله وتزعم أنه على تصوفهم الفلسفي. وقد كان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحطُّ عليه ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب. نسأل الله العفو). **وقال ابن رجب** في: (ذيل طبقات الحنابلة): (وقد اعتنى بشرح كتابه (منازل السائرين) جماعة وهو كثير الإشارة إلى مقام الفناء في توحيد الربوبية واضمحلال ما سوى الله تعالى في الشهود لا في الوجود. فيُتوهم فيه أنه يشير إلى الأتِّحاد حتى انتحله قومٌ من الأتِّحادية وعظَّموه لذلك. وذمَّه قومٌ من أهل السُّنة وقدحوا فيه بذلك. وقد برَّأه الله من الأتِّحاد. وقد انتصر له شيخنا أبو عبد الله بن القيم في كتابه الذي شرح فيه (المنازل) وبيَّن أن حمل كلامه على قواعد الأتِّحاد زورٌ وباطل). قلت: والحاصل أن الهروي قد أحدث في تزكية النفس والسلوك طريقةً مبنية على (فناء الشهود) وهو مسلكٌ يؤول في حقيقته إلى تعطيل مقتضى العبودية. وهذه الطريقة تُباين هدي النبي ﷺ إذ قامت تزكيتته على (كمال الوعي وحضور القلب) لا (الفناء عن الشهود) فكان ﷺ يعبد الله كأنه يراه مع تمام تمييزه بين الخالق والمخلوق فعبوديته ﷺ عبوديةٌ (حضور واستقامة) يعبد فيها الحق ويقوم بحق الخلق لا عبودية (سُكْرٍ وفناء) يغيب فيها التمييز. وإن نُزِّه الهروي عن عقيدة الزنادقة

القائلين بوحدة الوجود إلا أنّ مسلكه في الفناء باطلٌ ولج منه أهل الإلحاد. فالحق لا يُعرف بالرجال بل يُعرف الرجال بالحق وكلُّ يُؤخذ من كلامه ويُرد إلا صاحب هذا القبر عليه السلام وهذه هي العلامة الفارقة بين طريقة أهل الحديث في تعظيم النصوص وبين طريقة أهل التّصوّف في تقديس الأشخاص.

وقد سلك الصّوفيّة مسلماً منحرفاً في تحريف النصوص وصرف معانيها عن حقائقها مفارقين منهج السّلف الصّالح في استنباط المعاني والحقائق الإيمانية فلا هم يلتزمون بفهم السّلف للنصوص ولا هم يتمسكون بأصولهم الشرعية بل أحدثوا مدرسةً تعتمد على الذوق والتجربة والمكاشفات والتفسير الباطني في مناقضة صريحة لهدي أهل القرون المفضلة وقد أثنى الرسول عليه السلام عليهم فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **(خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ).** رواه البخاري ومسلم. وقد استدل أئمة السّنة بهذا وغيره على حجية فهم السّلف ووجوب لزوم طريقهم محذرين من سلوك طريق مباين لجادة الصحابة والتابعين كما قال الإمام أحمد بن حنبل: (من رغب عن فعل أصحاب النبي عليه السلام والمهاجرين والأنصار فليس هو من الدين في شيء). (رواه المروزي في كتاب الورع). فالخير كل الخير في اتّباع من سلف والشر كل الشر في ابتداع من خلف.

فانحراف الصُّوفية في باب الاستدلال يرتكز على ركيزتين:

الأولى: فساد النقل بالاحتجاج على مذهبهم الباطل بما لم يثبت من

النصوص الواهية والقصص والآثار المنكرة. وكتبهم مليئة بالشواهد الباطلة التي لا زمام لها ولا ختام.

الثاني: فساد الفهم بمخالفة جادة السلف الصالح وعدم التزام

أصولهم وذلك بتحريف معاني النصوص الصحيحة والقواعد الشرعية المعتبرة لتوافق أهواءهم وأذواقهم.

الصوفي مستدرِك على سنّة النبي ﷺ

إنَّ الصُّوفِيَّ بِإِحْدَاثِهِ فِي الدِّينِ مَسْتَدْرِكٌ عَلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَسَانُ حَالِ السَّالِكِ الَّذِي يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِزُخْرِفِ الْأَفْعَالِ وَمُحَدَّثَاتِ الْأَقْوَالِ كَأَنَّمَا يَقُولُ: طَرِيقَتِي أَهْدَى مِنْ طَرِيقَةِ النَّبِيِّ ﷺ! وَلَوْ كَانَ صَادِقًا فِي مَحَبَّةِ النَّبِيِّ لَهَجَرَ الطَّرِيقَ الْحَادِثَةَ وَلَزِمَ الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ وَانْتَصَرَ لِلَّهِ وَغَضِبَ لِأَمْرِهِ وَكَانَتْ مَحَبَّتُهُ وَخُصُومَتُهُ خَالِصَةً لِلَّهِ وَلَمْ يَخْشَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأْتَمَّ وَلَوْ سَخِطَ عَلَيْهِ أَهْلُ بَلَدِهِ فَالْمَحَبَّةُ الصَّادِقَةُ تَقْتَضِي تَمَامَ الْإِتْبَاعِ لَا الْإِبْتِدَاعِ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]. وَقَدْ رُوِيَ فِي السُّنَّةِ لِأَبِي عَاصِمٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه مَرْفُوعًا: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ). وَكُلُّ مَنْ أَعْرَضَ عَنِ هَدْيِ الرَّسُولِ وَعَوَّلَ عَلَى آرَاءِ أَرْبَابِ الطُّرُقِ فَلَيْسَ عَمَلُهُ عَلَى هَدْيِ رَبَانِيٍّ بَلْ عَمَلُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى هَوَى شَيْطَانِيٍّ.

الفصل الثالث: منهج الصوفية في تزكية النفس

موقف أئمة السلف من المسلك الصوفي

أنكر أئمة السلف مسلك أهل التصوف ولم يلتفتوا إلى زعيمهم في نفعها قال البرزعي في: (سؤالاته لأبي زرعة الرازي): (شهدت أبا زرعة سُئِلَ عن الحارث المحاسبي وكتبه؟ فقال للسائل: إِيَّاكَ وهذه الكتب! هذه كتبُ بدعٍ وضلالاتٍ عليك بالأثرِ فَإِنَّكَ تَجِدُ فِيهِ مَا يُغْنِي عَنْ هَذِهِ الْكُتُبِ. قِيلَ لَهُ: فِي هَذِهِ الْكُتُبِ عِبْرَةٌ. قَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عِبْرَةٌ فَلَيْسَ لَهُ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ عِبْرَةٌ. بَلَّغَكُمْ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وَسَفِيَانَ الثَّوْرِيَّ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَالْأئِمَّةَ الْمُتَقَدِّمِينَ صَنَّفُوا هَذِهِ الْكُتُبَ فِي الْخَطَرَاتِ وَالْوَسَاوِسِ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ هُوَلَاءِ قَوْمٌ خَالَفُوا أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَتَوْنَا مَرَّةً بِالْحَارِثِ الْمُحَاسَبِيِّ وَمَرَّةً بِعَبْدِ الرَّحِيمِ الدَّبِيلِيِّ وَمَرَّةً بِحَاتِمِ الْأَصْمِ وَمَرَّةً بِشَقِيقِ الْبَلْخِيِّ. ثُمَّ قَالَ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى الْبَدْعِ!). وقال الخطيب البغدادي في: (تاريخ بغداد): (وكان أحمد بن حنبل يكره لحارث نظره في الكلام وتصانيفه الكتب فيه ويصد الناس عنه). وفسر ابن كثير موقف أحمد بن حنبل من الحارث المحاسبي بقوله في: (البداية والنهاية): (بل إنما كره ذلك لأن في كلامهم من التقشف وشدة السلوك التي لم يرد بها الشرع والتدقيق والمحاسبة الدقيقة البليغة ما لم يأت بها أمر ولهذا لما وقف أبو زرعة الرازي على كتاب الحارث المسمى

بالرعاية قال: هذا بدعة). فكلُّ اعتقادٍ أو سلوكٍ أو تربيةٍ أو أحوالٍ تُبنى على غير الكتابِ والسُّنةِ فبدعةٌ من وحي الشيطانِ اللعين **وقال ابن القيم** في: (مدارج السالكين): (منْ أْحَالِكَ عَلَى غَيْرِ أَخْبَرْنَا وَحَدَّثْنَا فَقَدْ أَحَالِكَ إِمَّا عَلَى خِيَالٍ صُوفِيٍّ أَوْ قِيَاسٍ فِلْسَفِيٍّ أَوْ رَأْيٍ نَفْسِيٍّ. فليس بعد القرآن وأخبرنا وحدثنا إلا شبهاتُ المتكلمين وآراءُ المنحرفين وخيالاتُ المتصوِّفين وقياسُ المتفلسفين. ومنْ فارقَ الدَّلِيلَ ضَلَّ عن سِوَاءِ السَّبِيلِ ولا دليل إلى الله والجنة سوى الكتاب والسُّنة. وكلُّ طريقٍ لم يصحبها دليل القرآن والسُّنة فهي من طرق الجحيم والشيطان الرجيم). قلت: تأمل كيف كان إنكارُ أئمة السلفِ على الصُّوفيةِ والتحذير من مسلكهم وهُم في بداية طريق التَّصوُّف فكيف الحال لو أدرك أئمة السلفِ منتهى ضلال الصُّوفيةِ وزندقتهم كيف سيكون موقفهم وكلامهم؟.



الوسائل المحدثة في تزكية النفس عند الصوفية

من الوسائل المحدثة عند الصوفية في تزكية النفس:

الأولى: الخلوة والاعتكاف في الغيران والجبال: وهذا عملٌ محدثٌ لم يكن النبي ﷺ يعتكف إلا في المسجد. أمَّا تحنُّثُهُ في غارِ حِراءٍ فقد كان قبلَ البِعثَةِ وقد تركه رسولُ الله ﷺ بعدَ البِعثَةِ ولم يكن يفعله أحدٌ من أصحابه وأنفق أهلُ السُّنة على عدم مشروعِيَّتِهِ قال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (فإنما علينا أن نطيع الرسول فيما أمرنا به ونقتدي به بعد إرساله إلينا. وأمَّا ما كان قبل ذلك مثل تحنثه بغار حراء وأمثال ذلك فهذا ليس سنة مسنونة للأمة فلهذا لم يكن أحد من الصحابة بعد الإسلام يذهب إلى غار حراء ولا يتحري مثل ذلك فإنه لا يشرع لنا بعد الإسلام أن نقصد غيران الجبال ولا نتخلي فيها بل يسن لنا العكوف بالمساجد سنة مسنونة لنا. وأمَّا قصد التخلي في كهوف الجبال وغيرانها والسفر إلى الجبل للبركة مثل جبل الطور وجبل حراء وجبل يثرب أو نحو ذلك فهذا ليس بمشروع لنا بل قد قال ﷺ: (لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ)). فالاعتكاف من خصائص المساجد قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ

وَأَنْتُمْ عَدِيقُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

الثانية: شَغُلُ الأوقاتِ بِصَلواتٍ وَأورادٍ مُحدثةٍ: فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ). رواه البخاري ومسلم. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: (لَا تَخْتَصُوا لَيْلَةَ الجُمُعَةِ بِقيامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيالي، وَلَا تَخُصُّوا يَوْمَ الجُمُعَةِ بِصيامٍ مِنْ بَيْنِ الأَيامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ). رواه مسلم. ومما أحدثه الصُوفية في التَّزكية بالأذكار البدعية وتولعوا فيه استغراقهم في الذكر المفرد (هو، ياهو، إلا هو). فإنه ذكر محدث وناقص المعنى لا يصح التقرب به قال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (وإنما الغرض هنا أن الشرع لا يستحب من الذكر إلا ما كان كلاما تاما مفيدا مثل: (لا إله إلا الله). ومثل (الله أكبر). ومثل (سبحان الله والحمد لله). ومثل (لا حول ولا قوة إلا بالله). ومثل ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]. ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]. ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١]. [الفرقان: ١]. فأمَّا (الاسم المفرد) مظهرها مثل: (الله، الله). أو مضمرا مثل (هو، هو). فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سنة. ولا هو ماثور أيضا عن أحد من سلف الأمة ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم وإنما لهج به قوم من ضلال المتأخرين).

الثالثة: السَّماعُ الملحنُ معَ الضربِ بالدُّفوفِ: أحدثه الصُّوفية لترقيق القلوب وتهيج الأحوال وهم يفعلون ذلك قربةً ليس لهواً كفعلِ الفُسَّاقِ وقد أنكره أئمة السَّلَفِ **قال الشافعي:** (تركت في العراق شيئاً يقال له التغبير أحدثه الزنادقة يصدون به الناس عن القرآن). **وقال يزيد بن هارون** عن التغبير: (ما يغبر إلا فاسق، ومتى كان التغبير؟). **وقال أبو الحارث الصائغ:** (سألت أبا عبد الله (الإمام أحمد): ما ترى في التغبير أنه يرقق القلب؟ فقال: بدعة). رواها الخلال في: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). **وقال أحمد بن تيمية الحراني في:** (مجموع الفتاوى): (وبالجمله قد عرف بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يشرع لصالح أمته وعبادهم وزهادهم أن يجتمعوا على استماع الأبيات الملحنة مع ضرب بالكف أو ضرب بالقضيب أو الدف. كما لم يبح لأحد أن يخرج عن متابعتة واتباع ما جاء به من الكتاب والحكمة لا في باطن الأمر ولا في ظاهره ولا لعامي ولا لخاصي ولكن رخص النبي ﷺ في أنواع من اللهو في العرس ونحوه كما رخص للنساء أن يضربن بالدف في الأعراس والأفراح. وأما الرجال على عهده فلم يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف بل قد ثبت عنه في الصحيح أنَّه قال: (التصفيق للنساء والتسبيح للرجال) و(لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء)). ومن انحراف الصُّوفية في باب السماع وتلاعب الشيطان بهم إنشادهم

قصائد العشق والحب والوجد والهيام لتهييج محبة الله (كما زعموا) فيحدث لهم أحوالاً شيطانية وقسوة في القلب وإثارة للشهوات وبعداً عن حقيقة العبودية **قال ابن الجوزي** في: (تلبس إبليس): (ومن ذلك أنهم تلمحوا ما يزعج النفوس ويطرب القلوب فنوعوا فيه الكلام فتراهم ينشدون الأشعار الرائقة الغزلية في العشق ولبس عليهم إبليس بأننا نقصد الإثارة إلى محبة الله ﷻ ومعلوم أن عامة من يحضرهم العوام الذين بواطنهم مشحونة بحب الهوى فيفضل القاص ويضل). قلت: التزكية الشرعية تكون بالخشوع لسماع القرآن ومواعظ النبي ﷺ ولا تكون بالألحان الشيطانية التي تثير الغرائز وتضاهي أفعال أهل المجون أو أهل الكتاب في كنائسهم.

الرابعة: ومما أحدثه الصوفية في تزكية النفوس الرقص والاضطراب عند حضورهم السماع المحدث والتقرب بذلك إلى الله وهذا سلوكٌ دخيلٌ على دين الإسلام ليس له أصلٌ في الشرع ولا يُعرف عن السلف الصالح. ولا يليق بالمؤمن عند سماع الذكر إلا الخشوع والوجل والبكاء والتأثر الموافق للهدى النبوي كما قال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ** ﴾ [الأنفال: ٢]. وقال تعالى: ﴿ **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ** ﴾ [الزمر: ٢٣]. قال

قتادة: (هذا نعت أولياء الله نعتهم الله بأن تقشعر جلودهم وتبكي أعينهم وتطمئن قلوبهم إلى ذكر الله ولم ينعتهم بذهاب عقولهم والغشيان عليهم إنما هذا في أهل البدع وهذا من الشيطان). وهذه هي الحال الإيمانية الموافقة للشرع. أما الرقص والقفز والاضطراب بجنون فهي حالة شيطانية مخالفة للشرع قد أنكرها السلف الصالح **قال القاضي عياض في:** (ترتيب المدارك): **(قال المسيبي:** كنا عند مالك وأصحابه حوله فقال رجل من أهل نصيبين: يا أبا عبد الله عندنا قوم يقال لهم الصوفية يأكلون كثيرا ثم يأخذون في القصائد ثم يقومون فيرقصون. فقال مالك: الصبيان هم؟ قال: لا. قال أمجانين؟ قال: لا قوم مشايخ. قال مالك: ما سمعت أن أحدا من أهل الإسلام يفعل هذا). **وقال أحمد بن تيمية الحراني في:** (مجموع الفتاوى): (وأما (الرقص) فلم يأمر الله به ولا رسوله ولا أحد من الأئمة بل قد قال الله في كتابه: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال في كتابه: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] أي: بسكينة ووقار. وإنما عبادة المسلمين الركوع والسجود).

الخامسة: السياحة في الفلوات وهجر الجمع والجماعات: وهذا عملٌ محدثٌ من أفعال الرهبان نهى عنه الشرع ولم يأذن به إلا حال الفرار بالدين من الفتن العظيمة. والسياحة المشروعة في الدين هي الجهاد في سبيل الله

تحت راية الإمام الشرعي أما السياحة التي أحدثها المتصوفة في القفار والفيافي فليست من هدي النبي ﷺ وأصحابه. قال أحمد بن تيمية الحراني في: (اقتضاء الصراط المستقيم): (وأما السياحة التي هي الخروج في البرية لغير مقصد معين فليست من عمل هذه الأمة ولهذا قال الإمام أحمد: ليست السياحة من الإسلام في شيء ولا من فعل النبيين ولا الصالحين). قلت: ومن جنس عمل المتصوفة المتقدمين ظهرت في زماننا جماعة التبليغ الهندية التي أسسها محمد إلياس الديوبندي الحشيتي وهي جماعة ذات أصول حشيتية صوفية استنسخت فلسفة السياحة والرهبانية القديمة وصاغت لها في شكل خروج دعوي معتقداً أن السياحة الدينية وسيلة لتزكية النفس وإصلاحها والتخلص من علائق الدنيا تتقرب إلى الله بذلك يتخذون من الخروج شعاراً لهم ووضعوا له طقوساً محدثة ليس لها أصل في السنة. وهم في سبيل ذلك يزهّدون في حلق العلم ويدّمون العلماء بأنهم ركّوا إلى الدنيا وتركوا الدعوة (كالمُتصوِّفة الأوائل) وينصبون شبكةً لاصطياد الجهّال والعصاة بالتزكيز على فضائل الأعمال وحسن المؤاخاة والزهد في الدنيا والحديث في الرقائق والإيمانيات بالقصص المشوّقة التي تُحرّك العواطف الدينية مع تقصيرهم الشديد في تصحيح العقيدة وأتباع السنة وطلب العلم الشرعي وسكوتهم عن إنكار مظاهر الشرك والبدعة تحت ذريعة تأليف القلوب. فهذه طريقة محدثة تُخالف الهدى النبوي في تزكية النفس فالشارع

لم يجعل السياحة وسيلةً لتزكية النفس وإنَّما التَّزْكِيَةُ الإيمانيةُ المشروعة تكون بتحقيق التوحيد واتباع السُّنة وأداء الفرائض والتطوُّع بالنوافل والتفهُهُ في دين الله والخلوة في المساجد والاشتغال بالأذكار والأدعية الشرعية وسماع المواعظ الصَّحيحة ولا تكون التَّزْكِيَةُ بالجهل وطاعة الأصاغر وموالاتة أهل البدع والتساهل في رواية الأحاديث الواهية ونقل القصص المكذوبة والاقْتِصَارُ على فضائل الأعمال. ويظهر انحرافهم أيضاً في: (البيعة الصُّوفية) التي توجب التسليم المطلق للأمير وعقيدة المراقبات الجشّية والرؤى المنامية التي تكون مصدراً عندهم للتوجيه والتربية فضلاً عما وقعوا فيه من العُلُوِّ في قبور مشايخهم وشدّ الرِّحالِ إليها وهذا يُفسِّرُ سرَّ مُداهنتهم وسكوتهم عن مظاهر الشِّركِ والبدع الصَّريجة.

السادسة: التَّعْوِيلُ على المنامات المنكرة وبناء الأحكام والأعمال

عليها: وهذا مسلكٌ محدثٌ لا أصل له في الشرع فلا يجوزُ بناءُ الأعمال والأوراد وطريق الدعوة على المنامات لأنها ليست دليلاً في الشرع قال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (وكثير من المتصوفة يبني على منامات وأذواق وخيالات يعتقدونها كشفاً وهي خيالات غير مطابقة وأوهام غير صادقة ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]). قلت: وإنما ورد في الشرع الاستئناس بالرؤى الصالحة في البشارات

والتحذيرات فقط فعن عبدالله بن عباس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النُّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تَرَى لَهَا). رواه مسلم.

السابعة: الاحتفال بالأعياد والمناسبات المحدثه: كالمولد النبوي وليلة

الاسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان ويوم عاشوراء وغيرها فكل هذه الأعياد محدثة ليس لها أصل في السنة ولم يحتفل بها رسول الله ﷺ ولا الخلفاء الراشدون ولا الأئمة المتبوعون وإنما أحدثت بعد القرون المفضلة أحدثها الفاطميون الزنادقة في القرن الرابع الهجري. وليس في ديننا احتفال مشروع إلا في عيدين لا ثالث لهما: عيد الفطر وعيد الأضحى فعن أنس رضي الله عنه قال: (قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا. فَقَالَ: مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ؟ قَالَ وَآ: كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكَمُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ). رواه أبو داود. فالتعبير عن محبة النبي ﷺ وتعظيم شعائر الدين يكون باتباع سنته لا بإحداث بدع لم يأذن بها الله تعالى قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

الثامنة: من منهجهم المحدث التَّقَرُّبُ إلى الله بالعزوف عن الزواج

وذمه واعتقاد أنه يشغل القلب عن الهم بالله ويصرف عن العبادة ويقطع

الأنس بالله ومنهم من كان يفعل هذا شهرة لتزكيته بالتصوف وإحسان الظن وإقبال الخلق عليه وهذا المسلك من الرهبانية التي لم يأذن بها الله وهي مخالفة لسنة الرسل صلوات الله عليهم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]. ومخالف لهدي النبي ﷺ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ). رواه البخاري ومسلم. ومخالف للفطرة التي جبل الله الخلق عليها قال تعالى: ﴿ءَايُنَيْتَهُمْ أَن يَخْلُقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾. والزواج له مصالح عظيمة وفوائد جمّة لا ينكرها إلا جاهل. وقد أبطل النبي ﷺ هذه البدعة عن أنس رضي الله عنه: (أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. فَقَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي). رواه البخاري ومسلم. وقد ذمَّ السلف الصالح العزوف عن الزواج قال أبو بكر المروزي في روايته (الورع لأحمد بن حنبل): سمعت أبا عبد الله (الإمام أحمد) يقول: (ليس العزوبة من أمر الإسلام في شيء). النبي

ﷺ تزوج أربع عشرة ومات عن تسع. ثم قال: لو كان بشر بن الحارث تزوج
 لكان قد تم أمره كله. لو ترك الناس النكاح لم يغزوا ولم يحجوا ولم يكن
 كذا ولم يكن كذا. فقال: كان النبي يصبح وما عندهم شيء ويمسى وما
 عندهم شيء ومات عن تسع وكان يختار النكاح ويحث عليه)... قلت له: (إن
 إبراهيم بن أدهم يحكى عنه أنه قال: لروعة صاحب عيال فما قدرت أن أتم
 الحديث حتى صاح بي وقال: عافاك الله وقعت في بنيات الطريق انظر ما كان
 عليه محمد ﷺ وأصحابه). **وقال ابن الجوزي** في: (تلبس إبليس): (وقد
 لبس إبليس على كثير من الصوفية فمنعهم من النكاح فقدمائهم تركوا ذلك
 تشاغلا بالتعبد ورأوا النكاح شاغلا عن طاعة الله ﷻ. وهؤلاء وإن كانت
 بهم حاجة إلى النكاح أو بهم نوع تشوق إليه فقد خاطروا بأبدانهم وأديانهم
 وإن لم يكن بهم حاجة إليه فاتتهم الفضيلة. ومنهم من قال: النكاح يوجب
 النفقة والكسب صعب وهذه حجة للترفه عن تعب الكسب. ومنهم من
 قال: النكاح يوجب الميل إلى الدنيا روينا عن أبي سليمان الداراني أنه قال:
 (إذا طلب الرجل الحديث أو سافر في طلب المعاش أو تزوج فقد ركن إلى
 الدنيا). قلت: وهذا كله مخالف للشرع وكيف لا يطلب الحديث والملائكة
 تضع أجنحتها لطلب العلم وكيف لا يطلب المعاش وقد **قال عمر بن**
الخطاب ﷺ: (لأن أموت من سعي على رجلي أطلب كفاف وجهي أحب إلي
 من أن أموت غازيا في سبيل الله). وكيف لا يتزوج وصاحبُ الشرع يقول:

تناكحوا تناسلوا فما أرى هذه الأوضاع إلا على خلاف الشرع. فأما جماعة من متأخري الصوفية فإنهم تركوا النكاح ليقال: زاهد. والعوام تُعظم الصوفي إذا لم تكن له زوجة فيقولون ما عرف امرأة قط فهذه رهبانية تخالف شرعنا).

التاسعة: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِتَرْكِ الْمَبَاحَاتِ وَالتَّضْيِيقُ عَلَى النَّفْسِ: وهذا

مسلكٌ مُحَدَّثٌ مَخَالَفٌ لِهَدْيِ الرَّسُولِ ﷺ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي

أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ ﴿ [الأعراف: ٣٢]. وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله

ﷺ: (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا، فِي غَيْرِ مَخِيلَةٍ وَلَا سَرْفٍ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

أَنْ تُرَى نِعْمَتُهُ عَلَى عَبْدِهِ). رواه أحمد. وقال ابن عباس رضي الله عنه: (كل ما شئت

والبس ما شئت ما أخطأتك اثنتان سرف أو مخيلة). علقه البخاري. وقد

ذمَّ السَّلَفُ الْمَبَالِغَةَ فِي التَّقَلُّبِ مِنَ الطَّعَامِ لِكَوْنِهِ يَضْعِفُ الْبَدْنَ عَنِ الْفِرَاطِ

وَيُخَالَفُ هَدْيَ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَنَاوُلِ الطَّيِّبَاتِ قَالَ عَقَبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ: سَأَلْتُ أَبَا

عَبْدَ اللَّهِ (الإمام أحمد) فَقُلْتُ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ قَلِيلًا وَيَقْلَلُونَ

مَطْعَمَهُمْ؟ فَقَالَ: مَا يَعْجَبُنِي سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: فَعَلَ قَوْمٌ

هَكَذَا فَقَطَعَهُمْ عَنِ الْفِرَاطِ. ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي: (طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ). وَقَالَ

ابن الجوزي في: (تلبيس إبليس): (ومن تلبيسه عليهم أنه يوهمهم أن الزهد

ترك المباحات. فمنهم من لا يزيد على خبز شعير ومنهم من لا يذوق الفاكهة ومنهم من يقلل المطعم حتى ييبس بدنه ويعذب نفسه بلبس الصوف ويمنعها الماء البارد. وما هذه طريقة رسول الله ﷺ ولا طريق أصحابه وأتباعهم إنما كانوا يجوعون إذا لم يجدوا فإذا وجدوا أكلوا وقد كان رسول الله وهو أول الزاهدين يأكل اللحم ويحبه ويأكل الدجاج ويجب الحلوى والعسل ويستعذب الماء البارد فإن الماء الحار يؤذي المعدة ولا يروي).

العاشرة: وما أحدثه الصوفية واتخذوه شعاراً لهم التقرب بلبس الصوف وهذا المسلك ليس له أصل في السنة ولم يستحبه رسول الله ﷺ وأما ما روي في فضله فمكرر لا يصح بل ورد أن النبي ﷺ خلع ثوب الصوف عن بدنه لما عرق قالت عائشة **صنعت لرسول الله ﷺ بردة سوداء فلبسها، فلما عرق فيها وجد ريح الصوف فقدفها، قال: وأحسبه قال: وقع وكان تعجبه الريح الطيبة.** رواه أبو داود. وكان النبي ﷺ لا يتكلف لباساً معيناً بل يلبس ما تيسر له من أي قمائش من قطن أو كتان أو غيره وكان يحب لبس القطن فعن أنس **قال: (كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة).** رواه البخاري ومسلم. والحبرة ثياب مصنوعة من القطن مزينة تصنع في اليمن. ولم يكن رسول الله ﷺ يتخذ شعاراً في لباسه للزهد والنسك إنما كان يلبس من لباس قومه ما يوافق عرفهم ولا يتميز عنهم **قال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (وأما لباس الصوف**

فقد لبس رسول الله ﷺ جبة الصُوف في السفر ولهذا قال الأوزاعي: لباس الصُوف في السفر سنة وفي الحضرة بدعة. ومعنى هذا أن المداومة عليه في الحضرة بدعة. كما روينا عن محمد بن سيرين: أنه بلغه أن أقواما يتحرون لباس الصُوف. قال: أظن هؤلاء بلغهم أن المسيح كان يلبس الصُوف فلبسوه لذلك وهدى نبينا أحب إلينا من هدى غيره. وفي السنن: **(أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يشهدون الجمعة ولباسهم الصُوف)**. وفي الحديث الآخر: قدم على النبي ﷺ قوم مجتايي النمار. والنمار من الصُوف وقد لبس النبي ﷺ القطن وغيره. ومعنى هذا أن اتخاذ لبس الصُوف عبادة وطريقا إلى الله بدعة. وأما لبسه للحاجة والانتفاع به للفقير لعدم غيره أو لعدم لبس غيره ونحو ذلك فهو حسن مشروع. والامتناع من لبسه مطلقا مذموم لاسيما من يدع لبسه كبرا وخيلاء). وقد أنكر السلف الصالح اتخاذ الصُوف شعاراً للزهدي والتسكُّ لكونه من الرهبانية التي أبطلها الإسلامُ ولأنَّه يورث الرياء لصاحبه ويُنادي على صاحبه بالزهدي والقلوبُ ضعيفةٌ جاء عبد الكريم أبو أمية إلى **أبي العالية** وعليه ثياب صوف فقال أبو العالية: (إنما هذه ثياب الرهبان إن كان المسلمون إذا تزاوروا تجملوا). رواه البخاري في: (الأدب المفرد). **وقال جليس لأيوب**: (دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة صوف وإزار صوف وعمامة صوف فاشمأز منه محمد وقال: أظن أن أقواما يلبسون الصُوف يقولون قد لبسه عيسى ابن مريم ﷺ وقد

حدثني من لا أتهم: أن رسول الله ﷺ قد لبس الكتان والقطن واليمنية، وسنة نبينا ﷺ أحق أن تتبع). رواه أبو الشيخ في: (أخلاق النبي). **ورأى سفيان الثوري** رجلا عليه صوف فقال له: (لباسك هذا بدعة). رواه أبو نعيم في: (حلية الأولياء).

الحادية عشرة: العكوف عند أضرحة الأولياء والتبرك بها: وهذه

بدعة منكرة تُصادمُ طريقة النبي ﷺ وهي من جنس فعل الوثنيين في تعظيم الأحجار والأشجار وقد بالغ النبي ﷺ في النهي عن تعظيم المشاهد وتشديد القبور وبناء القباب عليها وتخصيصها كما استفاض عنه في الصحاح فعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: **(لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ)**. لَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِرَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ حَشِيٌّ أَوْ حُشِيٌّ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا). رواه البخاري ومسلم. وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ)**. رواه مسلم. وكان هدي النبي ﷺ تسوية القبور بالأرض وعدم رفعها إلا شبرا عن أبي الهيثاج الأسدي قال: **(قال لي علي بن أبي طالب: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَّ تَمَثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ)**. رواه مسلم. وقال ابن القيم في: (زاد المعاد): (ولم يكن من هديه ﷺ تعلقة القبور ولا بناؤها بآجر ولا بحجر ولبن ولا تشييدها ولا تطيينها ولا بناء القباب عليها فكل هذا بدعة

مكروهة مخالفة لهديه ﷺ). وليس في ديننا إلا تعظيم المساجد تعظيماً مشروعاً موافقاً لهدي النبي ﷺ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]. وأمّا بناء المقامات على القبور وعبادة القبور والتبرك بها فأمر أحدثه الرافضة البويهيون في القرن الرابع في العراق والباطنية الفاطميون في مصر ثم تبعهم على الغلو في آل البيت الصوفية الجهلة فاتخذوا مقامات الأولياء شعاراً في الدين وجعلوا لها مناسبات دينية وأحدثوا لها أذكارا وطقوسا وصاروا يشدون الرحال لها ويعكفون عندها ولم يكن الصوفية الأوائل يعظمون قبور الأولياء ولا يعكفون عندها وإنما كانت بدعتهم في الخطرات والأحوال والسماع. قال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (لم يقل أحد من أئمة السلف: إن الصلاة عند القبور وفي مشاهد القبور مستحبة أو فيها فضيلة ولا أن الصلاة هناك والدعاء أفضل من الصلاة في غير تلك البقعة والدعاء بل اتفقوا كلهم على أن الصلاة في المساجد والبيوت أفضل من الصلاة عند القبور قبور الأنبياء والصالحين سواء سميت مشاهد أو لم تسم). فالمنهج الشرعي تجاه زيارة القبور: هو أن يُسلم الزائر على الميت ويدعو له بمنزلة الصلاة على جنازته كما كان النبي ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: (السَّلَامُ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ

المُسْتَفْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ). رواه مسلم. فالمسلم يزور الأموات ليدعو لهم ويعتبر ويتعظ بموتهم ولا يتعلق بهم ولا يعظمهم ولا يغلو بهم فيجعلهم فوق منزلتهم ولا يغلو في رفع المشاهد وبناء القباب على قبورهم كعادة الوثنيين. وقد دلت التُّصُوصُ على أَنَّ التَّبَرُّكَ بِالْقُبُورِ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشَّرِكِ بِاللَّهِ وَأَمَّا عِبَادَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَاتِّخَاذُهُمْ وَسَطَاءً عِنْدَ اللَّهِ وَالطَّلْبُ مِنْهُمْ قِضَاءَ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجَ الْكِرْبَاتِ فَهَذَا شَرِكٌ أَكْبَرُ مُخْرَجٌ مِنَ الْمِلَّةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]. وقال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين). وقد انتشرت عبادة القُبُورِ عند الصُوفِيَّةِ المتأخرين حتَّى صارتْ هي المذهبُ الرَّسْمِيُّ لِلطَّرِيقِ الصُوفِيَّةِ فِي زَمَانِنَا وَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا فَهُوَ مَكَابِرٌ لَمَّا اشْتَهَرَ وَاسْتَفَاضَ مِنْ إِقَامَتِهِمْ سَوْقَ الْمَوَالِدِ الشَّيْطَانِيَّةِ وَحَجَّهِمْ لِمَزَارَاتِ الْأَوْلِيَاءِ حَتَّى صَارَتْ تُضَاهِي شِعَائِرَ الْمُسْلِمِينَ.

الثانية عشر: ومن أعظم البدع التي أحدثها الصوفية في باب التزكية وهو من خصائص منهجهم: أَنَّ أَوَّلَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُرِيدِ فِي السُّلُوكِ أَنْ يَتَّخِذَ شَيْخاً يَدُلُّهُ عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْحَقِّ وَيُرِيئِهِ عَلَى الْفَضَائِلِ وَيَكْشِفُ لَهُ الْحُجُبَ وَالْأَسْرَارَ وَيُطَهِّرَ قَلْبَهُ مِنْ مُشَاهِدَةِ الْأَغْيَارِ وَالِالْتِفَاتِ إِلَى زِينَةِ الدُّنْيَا (كَمَا زَعَمُوا). وَلَا يَكُونُ الْمَرْءُ صُوفِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ الْقَوْمِ إِلَّا إِذَا صَارَ مُرِيداً عِنْدَ شَيْخِ الطَّرِيقَةِ وَمَنْ سَارَ عَلَى الطَّرِيقِ بِلَا شَيْخٍ ضَلَّ وَهَلَكَ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الْحَقِيقَةِ **قَالَ الْقَشِيرِيُّ** فِي: (الرسالة القشيرية): (يجب على المرید أن يتأدب بشيخ فإن لم يكن له أستاذ لا يفلح أبدا. هذا أبو يزيد يقول: من لم يكن له أستاذ فإمامه الشيطان. وسمعت الأستاذ أبا علي الدقاق يقول: الشجرة إذا نبتت بنفسها من غير غارس فإنها تورق لكن لا تثمر كذلك المرید إذا لم يكن له أستاذ يأخذ منه طريقته نفسا نفسا فهو عابد هواه لا يجد نفاذا). ويجب عندهم أن يسلم المرید نفسه للشيخ يقلبه كما يقلب الغاسل الميت ويطيعه طاعة عمياء ولا يعترض على حكمه ولا ينكر عليه خطأه ولا يخفي عليه شيئا من أسراره ولو خالف المرید شيخه عاقبه أو طرده من الحضرة الإلهية **قَالَ الْقَشِيرِيُّ** فِي: (الرسالة القشيرية): (وأن لا يخالف شيخه في كل ما يشير عليه لأن الخلاف للمرید في ابتداء أمره عظيم الضرر... ولو وقع له مخالفة فيما أشار عليه شيخه فيجب أن يقر بذلك بين يديه في الوقت ثم يستسلم لما يحكم به عليه شيخه عقوبة له على جنايته ومخالفته إما بسفر

يكلفه أو أمر ما يراه). ولو أنعمت النَّظْر في هذا الأصلِ الفاسدِ لوجدت أنَّ
الصُّوفِيَّة جعلوا الشيخَ مُشْرَعاً مُطَاعاً عالماً للغيبِ يُضاهي الرسولَ ﷺ بل
أعظمَ منزلةً منه عياداً بالله.



بطلان بيعة الشيخ وفساد القول بلزوم طاعته

هذا الأصل البدعي في تزكية النفس والسير إلى الله أصل كل ضلالة وهو مبدأ باطل من وجوه:

الوجه الأول: ليس في دين الإسلام شخص يتخذ قدوة كاملة من كل

الوجوه إلا الرسول ﷺ لأن الله أمرنا أن نتأسى به ونتخذه قدوة لنا لكونه

ﷺ لا ينطق عن الهوى قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن

كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. قال ابن كثير في:

(تفسيره): (هذه الآية الكريمة أصل كبير في التأسي برسول الله ﷺ في

أقواله وأفعاله وأحواله). وقال السعدي في: (تفسيره): (فالأسوة نوعان: أسوة

حسنة وأسوة سيئة. فالأسوة الحسنة في الرسول ﷺ فإن المتأسي به سالك

الطريق الموصل إلى كرامة الله وهو الصراط المستقيم. وأما الأسوة بغيره إذا

خالفه فهو الأسوة السيئة). وقال أحمد بن تيمية الحراني في: (جامع المسائل):

(فإن أهل السنة والجماعة يجعلون رسول الله ﷺ هو الإمام المطلق الذي

يتبعونه في كل شيء ويوالون من والاه ويعادون من عاداه. ويجعلون كتاب

الله هو الكلام الذي يتبعونه كله ويصدقون خبره كله ويطيعون أمره كله.

ويجعلون خير الهدي والطريق والسنن والمناهج هي سنة رسول الله ﷺ). أمّا

ما سواه من العلماء والصالحين فلا يجوز اتخاذهم قدوة كاملة في كل ما

يأمرون به وينهون عنه لكونهم بشرا يخطئون غير معصومين من الزلل وإنما يقتدى بقولهم وفعلهم فيما وافق الشرع ويترك قولهم وفعلهم فيما خالف الشرع.

الوجه الثاني: لا يجوز لمسلم أن يعقد بيعة لشيخ يلتزم فيها بالطاعة له في المنشط والمكروه وإنما وردت البيعة في نصوص الشرع في صورة واحدة ألا وهي بيعة الإمام الشرعي فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ؛ فَافْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا).** رواه مسلم. وقال رسول الله ﷺ: **(مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً).** رواه البخاري ومسلم. فلا بيعة ولا طاعة ولا عقوبة إلا للأمر الشرعي الذي وجبت طاعته بمقتضى البيعة الشرعية الصحيحة. أما بيعة المشايخ في الطرق الصوفية فبيعة جاهلية محدثة ليس لها أصل في الشرع قال رسول الله ﷺ: **(مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ).** رواه البخاري ومسلم. وهي سبب عظيم للفرقة والاختلاف بين جماعة المسلمين قال شيخنا عبد العزيز بن باز في: (موقعه الرسمي): (فالببيعة تكون لولاية الأمور على مقتضى كتاب الله وسنة رسوله.. أما بيعة الصوفية بعضهم لبعض فلا أعلم لها أصلاً وهذا قد يسبب مشاكل فإن البيعة قد يظن المبايع أنه يلزم المبايع طاعته في كل شيء حتى ولو قال بالخروج على ولاية الأمور وهذا شيء منكر لا يجوز).

الوجه الثالث: أن طاعة الشيخ طاعة عمياء في كل ما يأمر به وينهى عنه من غير اعتراض على الخطأ أو امتناع عن الفعل مسلك مخالف لشرع الله فلا طاعة لمخلوقٍ أيًّا كان إلا في المعروف قال رسول الله ﷺ: **(لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ)**. رواه البخاري ومسلم. وقال أحمد بن تيمية الحراني في: (مجموع الفتاوى): (فإن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه يجب لهم الإيمان بجميع ما يخبرون به عن الله ﷻ وتجب طاعتهم فيما يأمرون به بخلاف الأولياء فإنهم لا تجب طاعتهم في كل ما يأمرون به ولا الإيمان بجميع ما يخبرون به بل يعرض أمرهم وخبرهم على الكتاب والسنة فما وافق الكتاب والسنة وجب قبوله وما خالف الكتاب والسنة كان مردوداً).

الوجه الرابع: مبدأ التزام الطاعة المطلقة للشيخ مبني على أصلٍ فاسدٍ ألا وهو اعتقاد عصمة الشيخ وكمال علمه واطلاعه على الغيب وحسن قصده وتزكيتة وهذا من صور الغلو في المشايخ وهو منكر مقيت حذر منه الشرع لسد ذرائع الشرك والغلو في الصالحين أعظم سبب لوقوع الشرك في الأمة وانحرافهم عن التوحيد. وقال شيخنا عبد العزيز بن باز في: (موقعه الرسمي): (وهذا واقع فيه كثير من الصوفية يرون أن مشايخهم هم القادة وأن الواجب اتباعهم مطلقاً وهذا غلطٌ عظيم وجهل كبير وليس في الدنيا

أحد يجب اتباعه والأخذ بقوله سوى رسول الله **عليه الصلاة والسلام** فهو المُتَّبِع **عليه الصلاة والسلام**. أما العلماء فكل واحد يخطئ ويصيب فلا يجوز اتباع قول أحد من الناس كائناً من كان إلا إذا وافق شريعة الله).

الوجه الخامس: الغلُّ في المشايخ واتخاذهم طريقاً إلى الله بحيث لا يمكن للمريد الوصول إلى الحق والسير إلى الله إلا عن طريقهم هذه طريقةٌ مُحدثَةٌ من جنس فعل اليهود والنصارى في غلوهم بالأحبار والرهبان وقد أنكر الله عليهم ذلك قال تعالى: ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣١]. قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: (لم يأمرهم أن يسجدوا لهم ولكن أمرهم بمعصية الله فأطاعوهم فسمَّاهم الله بذلك أرباباً). رواه الطبري في: (تفسيره). وقال أحمد بن تيمية الحراني في: (جامع المسائل): (وكل من اتخذ شيخاً أو عالماً متبوعاً في كل ما يقوله ويفعله يوالي على موافقته ويعادي على مخالفته غير رسول الله ﷺ فهو مبتدع ضال خارج عن الكتاب والسنة). أما في دين الإسلام الحق فلا يوجد واسطة بين المؤمن وبين ربه إلا ما يقوم به الرسول من تبليغ الوحي قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ** ﴾ [المائدة: ٦٧]. أما باب التزكية وإصلاح العمل وزيادة العلم والسير إلى الله فمفتوح لكل أحد لا يحتاج فيه إلى واسطة وإنما يسترشد المؤمن بطلب العلم من علماء الشريعة إذا خفي عليه

الحق كما قال تعالى: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].
وهذا مشروع لكونه قبولاً للحق بالدليل الشرعي وليس فيه بيعة للعلماء
ولا تقديم لطاعتهم على طاعة الله ورسوله ولا ادعاء عصمتهم والغلو فيهم.



باب التوبة والتزكية مفتوح بلا واسطة

من المحزن أن يرسخ في بعض عقول الأجيال المتأخرة عقيدة فاسدة مفادها: أن الإنسان إذا أذنب وفرط في جنب الله أو أراد تزكية نفسه وتطهير قلبه قصد عتبة الحسين أو مشهد السيدة زينب أو ضريح أحمد البدوي أو ضريح إبراهيم الدسوقي أو ضريح الشيخ عبد القادر الجيلاني أو ضريح أحمد الرفاعي أو ضريح العيدروس أو ضريح محي الدين بن عربي أو ضريح أحمد التيجاني فطاف به وتبرك بمجدرانه وطلب منه الشفاعة وفرق الصدقات على سدنته وذرف الدمع عنده ثم انصرف واهماً أنه قد غفر ذنبه وطهرت نفسه ورفعت درجته. وهذا المسلك يضاها طقوس النصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم وسطاء من دون الله فجعلوا شدة الرحال للمشاهد وتعظيم الأضرحة شرطاً لصحة التوبة وصلاح القلوب. وهذا أمر أحدثه المتصوفة في ديننا لم يعرفه الصحابة ولا التابعون ولا أتباعهم. والمتأمل في النصوص الشرعية يجد أن الله ﷻ بلطفه وجوده قد شرع التوبة والتقرب إليه وجعلهما مقبولين في كل زمان ومكان فأطلق التوبة والتزكية من قيود الوسائط ولم يربطهما بطاعة شيخ أو اتباع طريقة أو لزوم مشهد بل جعل معيار القبول: إخلاص العمل وموافقة الشرع قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [التوبة: ١٠٤]. وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي

عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيْسَتْ جِيبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ
يُرْشِدُونَ ﴿ [البقرة: ١٨٦]. وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (كُنَّا مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ، فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ، هَلَلْنَا وَكَبَّرْنَا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا، فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا
غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَعَالَى جَدُّهُ). رواه البخاري
ومسلم. وعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو
بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ
تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ
مِثْلَهَا. قال وا: إِذَا نُكِّثُ. قال: اللَّهُ أَكْثَرُ). رواه أحمد.

تمت بحمد الله

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

